

## مفاوضات إنهاء الحرب والصراع على مضيق هرمز

بعد أكثر من شهر من الحرب بين أمريكا وإسرائيل مع إيران، أعلن رئيس الوزراء الباكستاني التوصل إلى وقف لإطلاق النار على أن تبدأ المحادثات بين طهران وواشنطن في إسلام آباد لتسوية القضايا الرئيسية بين البلدين، ورغم إعلان الرئيس الأمريكي أن مضيق هرمز سيجري فتحه وأن إيران قدمت 10 مطالب، وصفها بأنها صالحة كأساس للتفاوض، لكن يبدو أن وقف إطلاق النار في وضع هش وغامض وبه كثير من القضايا غير الواضحة، وتجلي الغموض في شأن تفسير ما إذا كان الاتفاق يشمل لبنان أم لا؟



بقلم:

د. هدى رؤوف

القضية الرئيسية في الحرب وليس القضايا الرئيسية في العلاقات الأمريكية - الإيرانية، وهي تأمين الملاحة في مضيق هرمز، وبالنظر إلى سيل المنشورات التي كتبها ترامب خلال الحرب، فقد كان لافتاً منشوره حول إمكان تطبيق إدارة مشتركة بين واشنطن وإيران لتنظيم المرور في المضيق، وفي حين تبدو ضمن منشوراته غير الجادة مثل لا بد أن يحظى المرشد الإيراني الجديد بموافقته، أو أنه قد يترشح لرئاسة فنزويلا.

لكن الفكرة الخاصة بإدارة مضيق هرمز يمكن أن تجد أساساً لها في «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي» التي صدرت في ديسمبر 2025، وبها ما يؤكد على احتياطات النفط حتى يتحكم بشكل غير رسمي في إنتاج النفط عالمياً، إضافة إلى طرد منافسيه من نصف الكرة الغربي، فضلاً عن بحثه عن حلفاء لمعاونته في تنفيذ تلك الاستراتيجية مع ضمان تأمين الولايات المتحدة للممرات الملاحية العالمية المهمة، وكل ذلك من خلال إحياء «مبدأ مونرو» ولكن بصيغة أكثر برجماتية وصرامة.

لقد نصت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومي في جزء منها على «منع المنافسين من نشر خارج نصف الكرة الغربي من نشر قوات أو قدرات تهديدية أخرى، أو من امتلاك أو السيطرة على أصول استراتيجية حيوية داخل نطاقنا، وهذه الرؤية الترامبية لـ «مبدأ مونرو» تمثل استعادة عملية ومنطقية وقوية للنفوذ والأولويات الأمريكية، بما يتماشى مع مصالح الأمن القومي الأمريكي».

كذلك نصت هذه الاستراتيجية في جزء منها على «أن تكون شروط التحالفات والمساعدات الأمريكية مرتبطة بتقليص النفوذ الخارجي المعادي (روسيا والصين) سواء في السيطرة على القواعد العسكرية أو الموانئ أو البنية التحتية الحيوية، أو حتى امتلاك الأصول الاستراتيجية»، وسمى ترامب هذه المبادئ بـ «رؤية ترامب» لـ «مبدأ مونرو» والتي يمكن أن ترتبط بمشروعه حول مضيق هرمز، والأمراض يعكسان فلسفة واحدة لكن بأسلوبين مختلفين، وهو ما لا يعكس أفكاراً متناقضة لدى ترامب بل فلسفة واحدة لإدارة القوة في عالم لم تعد تهيمن عليه أمريكا كما في السابق.

وما يسميه ترامب «إحياء مبدأ مونرو» في نصف الكرة الغربي يقوم على فكرة إقصاء القوى المنافسة ومنها من أي موطن قدم في المجال الحيوي الأمريكي كمنطقة نفوذ خالصة، أي أن الولايات المتحدة تتصرف بقوة مهيمنة تقليدية تحتكر الأمن وتحدد من يدخل ومن يستبعد، لكن عندما تنتقل إلى مضيق هرمز يتغير الأسلوب، وبدلاً من إقصاء المنافسين يقوم باستيعاب الخصم، وبدلاً من احتكار السيطرة والتأمين يقترح الشراكة، وهنا يظهر جوهر تفكير ترامب في عقد الصفقات، فحيث تستطيع أمريكا الهيمنة ستفرضها وحيث لا تستطيع فستتفاوض على النفوذ، أي من الهيمنة إلى إدارة التوازنات. وفي هذا الإطار يمكن فهم اقتراح الإدارة المشتركة لمضيق هرمز كأداة لتحويل الخصم من عنصر قوضي إلى شريك منضبط، وتقليل كلفة المواجهة المباشرة والحفاظ

على حد أدنى من السيطرة عبر ترتيبات تجند بها حتى الخصوم، ومع ذلك فهذا المنطق يحمل أخطاراً لها تداعيات إقليمية ستعدي ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط على نحو جديد، فهي تعني الاعتراف ضمناً بشرعية نفوذ إيران التي أرادت فرضها أثناء الحرب، أي التحول من نظام تحالفات ثابتة إلى نظام صفقات مرنة حتى مع إيران. وفي ظل فشل التوصل إلى تسوية للقضايا الرئيسية التي لا ترغب إيران في حلها وفق التصور الأمريكي، فإن كانت هذه هي الاستراتيجية التي ستتفاوض عليها واشنطن وإيران في باكستان أو في أي جولات تفاوضية قادمة، فهذا المنطق البراجماتي لترامب سيؤدي إلى نتيجتين متعاكستين، على المدى القصير تخفيف التوتر وتقليل الكلفة العسكرية وتحسين مكاسب تفاوضية لواشنطن وإيران.

أما على المدى الطويل فتعني إضعاف فكرة الهيمنة الأمريكية وتشجيع قوى أخرى على فرض وقائع مماثلة، وتحويل النظام الدولي إلى ساحة صفقات بدلاً من القواعد، ومنح طهران نفوذاً واعتراضاً دوليين ظل النظام الإيراني يبحث عنهما طوال 47 عاماً وفشل.

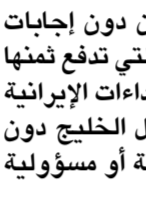
فهل تقبل إيران التي ترفض الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط بوجود أمريكي قرب سواحلها، وهذه الترتيبات المقترحة كلها خارج نطاق الشرعية الدولية لأن مضيق هرمز ممر دولي ولا يخضع لسيادة أي دولة وهو ما سترفضه دول الخليج العربي على الفور لأنها معنية باستمرار حرية الملاحة عبر مضيق هرمز وإبقاء الأوضاع كما كانت عليه قبل الحرب، وفي نفس الوقت سيطرح السؤال ماذا عن مواقف الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي؟

○ أستاذة مساعدة في العلوم السياسية.

## المأزق الأوروبي في الحرب الأمريكية الإيرانية

قبل نحو أسبوعين تساءل المستشار الألماني السيد «فريدريش ميرتس» بشأن الحرب الأمريكية - الإيرانية: «ما الأهداف من وراء هذه الحرب وما استراتيجية الخروج منها؟».

إن تسأول المستشار الألماني مشرعاً ومعتقلاً من الوجهة السياسية العقلانية - بالرغم من أنه يوضح طبيعة المأزق الأوروبي تجاه الحليف الأمريكي السذي وجد نفسه معزولاً في هذه الحرب باستثناء الحليف الإسرائيلي - فمن الملاحظ أنه على مدار أيام هذه الحرب التي استمرت شهراً ونصف الشهر



بقلم:

د. نبيل الحوسمي

تقريباً ظهرت المزيد من التساؤلات من دون إجابات واضحة، مما جعلها أقرب إلى الورطة التي تدفع فئتها دولنا بالدرجة الأولى من خلال الاعتداءات الإيرانية العشوائية الحاقدة التي شملت كل دول الخليج دون استثناء، من دون أن يكون لها أي علاقة أو مسؤولية في هذه المواجهة.

أما الموقف الأوروبي فقد أكد مجدداً أن أوروبا لم تعد قوة بعيدتها، أو لها أي وزن أو تأثير في مجريات الأمور في العالم، وهي في مواجهة هذه الحرب وجدت صعوبة في صياغة موقف موحد؛ إذ وجدت نفسها

في «مأزق استراتيجي»؛ فهي لم تستطع التخلي عن حليفها الأمريكي الأهم، لاعتبارات تاريخية وأمنية واقتصادية وسياسية، خاصة وأنه قد سبق لها مساندة حرب الإبادة الجماعية في غزة وبالتالي لا يمكنها اليوم أن تتعلل بالقانون الدولي الذي سبق لها أن أسهمت في ضربه وتجاوزته في غزة. لكنها في الوقت ذاته كانت تخشى أن تؤدي هذه الحرب إلى

«انهيار النظام الدولي المبني على القواعد» وإغراق القارة الأوروبية في أزمتا اقتصادية وأمنية لا يمكن السيطرة عليها.

يتعلم المأزق الأوروبي تجاه الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران (وفقاً لتطورات المشهد حتى تاريخه) في فجوة استراتيجية بين الالتزام بالتحالف التاريخي مع واشنطن والخوف من التبعات الكارثية المباشرة على الأمن والاقتصاد

البدائيات الأولى لما يعرف اليوم بالقانون الدولي يعود إلى آلف السنين عندما حاولت الإمبراطوريات القديمة تنظم العلاقات فيما بينها، مثل حضارة ما بين النهرين، أي الحضارة العراقية القديمة، وحضارة وادي النيل، أي الحضارة المصرية، الحضارة الإغريقية. ولاحقاً الرومانية، وهذا يعني أنه منذ القدم فإن الدول والإمبراطوريات القوية هي من تصيغ نظام علاقاتها فيما بينها وتفرضه بطريقتها على الآخرين وبما يخدم مصالحها أو طموحاتها.

القانون الدولي كمصطلح متداول بمفهومه الراهن ظهر في نهاية القرن الثامن عشر على يد الفقيه البريطاني جيرمي بنتام، ليحل محل المصطلح القديم «قانون الأمم» (Law of Nations)، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح القانون الدولي ملزماً للدول. وكما كان عليه الأمر في الإمبراطوريات القديمة، فإن الدول القوية المهيمنة هي من تضع القانون الدولي بهدف ضبط العلاقات فيما بينها هي أكثر من كونه قانوناً يلجأ إليه الضعفاء لحماية حقوقهم، وعندما يحين لأي من هذه الدول القوية تغيير ميزان القوى لصالحها تنحي جانباً القانون الدولي وتقوم بغرض معادلة دولية جديدة دون أن تقيم أي وزن للقانون الدولي.

بعد الحرب العالمية الأولى، رأت الدول المنتصرة، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، أن تصيغ قانوناً دولياً ينظم العلاقات فيما بينها بهدف منع نشوب حرب أخرى بينها، ومن هنا وضعت هذا القانون، وأسست عصبة الأمم كمؤسسة دولية تراقب تطبيق هذا القانون. إلا أن هذه الدول صاغت القانون ليلامم مصالحها وأهدافها الاستعمارية، فابتكرت فكرة الانتداب، بهدف توزيع مناطق النفوذ فيما بينها دون الحاجة إلى اللجوء إلى القوة، وهي الفكرة الذي وضعت الشعوب العربية، ومن ضمنها الشعب الفلسطيني، تحس النفوذ الاستعماري البريطاني والفرنسي والإيطالي.

فكرة الانتداب، التي نصت عليها المادة (22) من ميثاق عصبة الأمم ألغت عملياً تفعيل مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وهو أحد أهم المبادئ التي نص عليها القانون الدولي في تلك الحقبة.

ألمانيا التي خرجت مهزومة في الحرب العالمية الأولى، وفرض عليها الاستسلام، مما إن أعادت بناء نفسها وأصبحت قوية بما يكفي حتى وضعت القانون الدولي جانباً واجتاحت الدول الأوروبية الواحدة بعد الأخرى، كما وسعت نفوذها في شمال إفريقيا حيث دارت هناك واحدة من أهم معارك الحرب العالمية الثانية «معركة العلمين» التي هزمت فيها ألمانيا ومن بعدها بدأ التفوق الألماني.

بعد الحرب العالمية الثانية وضع المنتصرون، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا وفرنسا، صيغة متطورة للقانون الدولي وأسسوا هيئة الأمم المتحدة، ثم أضافوا إلى الصيغة القانون الإنساني عام 1949، من أهم مبادئ القانون الدولي، عدم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة،

الأوروبي. يتمثل المأزق أيضاً في مراقبة أوروبا لنمو النفوذ الصيني؛ حيث تواصل السفن التي ترافق العلم الصيني عبور مضيق هرمز بحرية، بينما تظل سفن حلفاء أمريكا محاصرة أو مهددة، مما يعزز فكرة تراجع الهيمنة الغربية لصالح نظام متعدد الأقطاب.

إن هذه الحرب - فضلاً عن كونها لا تستند لأي قرار من الأمم المتحدة - فإنها تبدو عبثية وفوضوية في أهدافها ومن دون خطة خروج، كما أنها ستكون حرب «كسر العظم» بين الأطراف الداخلة في هذه المعركة العنيفة، ولكن حتى في أتون هذه الحرب كان الحديث يدور عن تسوية شاملة تحت النار انتهت بالاتفاق على مفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في إسلام آباد بباكستان انتهت بالفشل حتى الآن، حيث تركزت العمليات العسكرية على ضرب البنية التحتية والمراكز الاستراتيجية في العمق الإيراني، وفي المقابل ردت إيران بإطلاق الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة لضرب العمق الإسرائيلي وفي المقابل أيضاً اعتدت إيران على دول الخليج العربية التي لا ناقة لها ولا جمل في هذه الحرب، حيث استهدفت كل شيء تقريباً، بما في ذلك الأعيان المدنية وحتى المناطق السكنية والمنشآت الاقتصادية الحيوية في محاولة لفرض هذه الحرب على هذه الدول المسالمة.

وسط جهود دبلوماسية مكثفة قادتها الولايات المتحدة وعدد من الوسطاء لإنهاء النزاع، جرى تكثيف الضربات بين الأطراف المتحاربة من خلال موجات من الهجمات استهدفت البنية التحتية في أنحاء طهران ومدن أخرى مثل أصفهان وبندر عباس، رداً على هجمات صاروخية إيرانية استهدفت تل أبيب وشمال إسرائيل. وكانت البلدان الخليجية أكثر المتضررين.

## العالم يدفع ثمن انهيار القانون الدولي

احترام سيادة الدول، وحق تقرير المصير للشعوب مهما كانت درجة تطورها.

أما القانون الإنساني، والذي ليس من مهامه منع الحروب، وإنما هدفه منع الآثار السلبية للزاعات المسلحة أو التخفيف منها قدر الإمكان، وهدفه حماية المدنيين وتوفير الحماية لأُسرى الحروب، وحماية الأطقم الطبية والدفاع المدني، وتوفير الحماية لضحايا الحروب، ومحكمة مجرمي الحرب ومحاسبتهم على جرائمهم.

في كل الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، كانت الدول الكبرى هي من ينتهك القانون الذي صاغته، أو أنها أغمضت عيونها وصمتت أذانها عن الجرائم التي كان يرتكبها وكلاهما من الدول الأصغر، كما هو حال إسرائيل، التي بقيت تتصرف وكأنها دولة فوق القانون، ولم يجر محاسبتها عن أي انتهاك ارتكبهت، وهي انتهاكات فظيعة، وأخرها حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، التي تحاول الدول الكبرى أن تطوي صفحاتها دون أن تتعرض إسرائيل لأي مساءلة أو محاسبتها عن جرائم الحرب التي ارتكبتها جيشها وقيادتها السياسية.

وبالرغم من الصيغ الرائعة فإن الدول الكبرى القوية واصلت النهج ذاته للإمبراطوريات القديمة، عندما تحين الفرصة تنقض وتنهش من حقوق الآخرين، ومنى امتلكت القوة الحاسمة تضرب دون أي اعتبار للقانون الدولي.

في النصف الثاني من القرن العشرين حاولت الأمم المتحدة إظهار حرصها على القانون الدولي، ولكن ما دام الخمسة الكبار يملكون حق الفيتو في مجلس الأمن، المؤسسة التنفيذية الأهم في الأمم المتحدة، فإن القانون الدولي سيبقى معاقلاً، وإن الدول الكبرى تلجأ إليه فقط لضبط العلاقات فيما بينها، وبهذا المعنى القانون في خدمتها عندما تحتاجه، ولا تلجأ إليه، بل وتنتهكه بشكل سافر إذا كان لا يليب طموحاتها المجنونة في الغالب.

تمثل إسرائيل النموذج الأكثر قسوة لانتهاك القانون الدولي، فهناك أكثر من ألف قرار أصدرته الأمم المتحدة لم تلتزم إسرائيل بأي منها، طالما قال المجتمع الدولي إن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية غير شرعي، وإن الاستيطان بدوره غير شرعي، والأمر ذاته ينطبق على عدم شرعية ضم القدس، وانتهاكات سياسة العقاب الجماعي وأخيراً الإبادة الجماعية في غزة، كل هذه الانتهاكات لم تحاسب عليها إسرائيل بالرغم أنها الدولة الوحيدة التي قامت بموجب قرار من الأمم المتحدة، قرار التسليم رقم 181 لعام 1947. إن فهم هذه المسألة، أو المعادلة المعقدة يصبح بسيطاً عندما ندرك أن المشروع الصهيوني من أساسه كان استعماريًا ودعمته الدول الاستعمارية. مشروع يستولى على أرض شعب آخر، الشعب صاحب الأرض، ولهذا سيظل العالم يدفع ثمن انهيار منظومة القانون الدولي وعدم احترامه بتكرار حدوث الحروب والأزمات.

○ كاتب من فلسطين.

## معركة التصدي للقانون الصهيوني الفاشي بإعدام الأسرى

جاء إقرار ما يسمى «الكنيست الإسرائيلي» قانوناً فاشياً يُشرع عقوبة الإعدام ضد الفلسطينيين، ليؤكد تحولات كبيرة وخطيرة في إسرائيل والولايات المتحدة، أكبر بكثير من مجرد إقرار قانون قسعي عنصري جديد.

ومن نافلة القول إعادة التوضيح أن إقرار ذلك القانون مخالف للقوانين الدولية التي تنظم علاقة كيان الاحتلال بالشعب التي تحت الاحتلال، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة. إذ ليس لإسرائيل صلاحية قانونية (Jurisdiction) لإقرار قوانين في الأراضي المحتلة، ولكن إسرائيل تخرق القوانين الدولية طوال الوقت منذ عام 1967، بل وصلت خروقاتها إلى حد ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة. فما الجديد الذي يعمله إقرار هذا القانون الجائر؟

أولاً، إنه يمثل تشريعاً قانونياً لعمليات القتل بالاعتقال والإعدامات الميدانية التي تمارسها إسرائيل قبل إقرار القانون. وهناك تقديرات بأن جيش الاحتلال نفذ ما يراوح بين ألف والفي عملية إعدام ميداني في قطاع غزة منذ «7 أكتوبر» (2023)، بالإضافة إلى عدة حالات موثقة في القدس المحتلة والضفة الغربية، وهو تشريع يقدم تبريراً قانونياً لعمليات قتل الأسرى الفلسطينيين التي كانت تجري قبل إقرار القانون في سجون الاحتلال، وتجاوزت 323 حالة، بمن فيها 90 شهيداً منذ «7 أكتوبر».

نتيجة التعذيب، والتجويع، والتنكيل بالضرب والقتل المباشر، والحرمات من العلاج الطبي، وظروف الاحتجاز القاسية، بالإضافة إلى الاشتباه في حالات تسميم معدة لأسرى في أثناء اعتقالهم، وبعضهم توفوا بأعراض غريبة بعد الإفراج عنهم.

ثانياً، يمثل هذا القانون تأكيداً ليس فقط للتحول نحو الفاشية في المنظومة الإسرائيلية الحاكمة، بما في ذلك الحكومة والكنيست، بل على مستوى المجتمع الذي تؤيد غالبية منع قيام دولة فلسطينية. ومن المؤشرات المذهلة على مدى تعمق الفاشية أن ثلثي أعضاء



بقلم:

د. مصطفى البرغوثي

والاستخفاف بالقانون الدولي، وقواعد اللياقة والآداب في العلاقات الدبلوماسية، شيء واحد، الاستخفاف الفاشي النرجسي بالقيم، والقوانين، والقواعد وسيادة الدول الأخرى وحصانتها. مثل قانون الإعدام الفاشي العمري، وإطلاقه شعاره الفاشي «سنثال منهم أي الفلسطيني» (سنثال تلو الآخر)، ويذكر هذا المهرجان الاحتفالي بقانون قتل الفلسطينيين باحتفالات النازيين المجرمين الألمان بقتل اليهود، وغيرهم.

أما البيان الذي أصدرته الإدارة الأمريكية وبارك فيه عملياً إقرار هذا القانون الإسرائيلي الجائر، بأنه عداً أن قتل الأسرى الحق بوصفها كياناً ذا سيادة في إصدار ما يريد من القوانين، تجاهلة مخالفة القانون الدولي، فكان دليلاً على أن نقشي الفاشية لا يقتصر على إسرائيل.

وجاءت تصريحات وزير الدفاع الأمريكي، بيت هيسفيث، بأن الولايات المتحدة لا تغير امتعاضها للقانون الدولي، ولا لقوانين الحرب المتعارف عليها، وتهديدات الرئيس الأمريكي ترامب ووزير دفاعه بإعادة إيران إلى العصر الحجري وقصف المنشآت المدنية، لتشريح ليس فقط إلى نية الانضمام إلى إسرائيل في ارتكاب جرائم الحرب والإبادة، بل إلى تصاعد النبرة الفاشية داخل الولايات المتحدة نفسها. ويكتسب الأمر جدية بالغة، عندما يقبل الوزير هيسفيث رئيس أركان الجيش الأمريكي وعشرة جنرالات آخرين، وقبلوا بأعراض غريبة بعد الإفراج بوندي، لأنه يستفز المخاوف باحتمال القيام بانقلاب على النظام السياسي الأمريكي، قبل (أو خلال) الانتخابات النصفية التي ستنتزع على الأغلب الأغلبية الجمهورية في الكونغرس... والرابط، بين إقرار قانون الإعدام الإسرائيلي وتأييده، والشراكة في الحروب مع إسرائيل، وارتكاب جرائم الحرب، وكل مسرحية الإسفاف

○ الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية.